

إتجاهات الرأي الواضح في قرار مجلس النواب بشأن الحجز والمصادرة



عبد الخالق الشاهر

أربيل

كلنا يعي ان الذي سقط هو ليس النظام السابق فقط بل امتد الامر ليشمل بولة تراكم بناؤها وترسخ منذ قرن من الزمن وجذورها تضرب في الارض منذ 60قرنا حيث ساهم في مد الجذور دولة سومر واكد وقوانين حمورابي وصولا الى الملك الاول وجمهورية روما و عارف البكر وسدام.. ولا يهمن في مقالنا هذا ان كانت تلك الدول استبدادية ام ديمقراطية بل ان الذي يهمننا هو انها كانت (دول) التي انا جاءت حبيبية الكل سابقا وعودة الكل(حسب الاعاء) حاليبا واسقطت ذلك التراكم العظيمة برغمته وأغرقتة في (الفضوى الخالفة) واعادت بناءه على شكل ليس اقبح منه في التاريخ الا اذا تخيلنا ان اعادة بناء بريطانيا بمجلس حكم فيه نسبة للأرثوذوكس والبروتستانت والبرلينديين بعد تدميرها طبعيا لتكون مرتعا لكل اشكال النفوذ الدولي والإقليميهذه المقدمة كتبتها للجياع والمتضررين الذين هم لا يريدون سماعها بل يريدون مني النحول في مسانئهم راسا ليعرفوا هل ستعود (حقوقهم) التقاعدية وهل سيامنون على ما تبقى لهم ولا يريدون يعلمون ما قدمته من يشملهم بند الحقوق والحريات في دستورنا النافذ ؟ وهل ان (الاسلام السياسي) سيكون اسلما ؟ وماذا ستقدم الأزمة إلتزامها في رمضان القادم بعد 14 رمضان كريم مرثى وهي بهذه الحال في ظل العدالة الإنتقالية وتنتساعل متى تلغى صفة (الإنتقالية) من العدالة وتحصيح

بعدها قامت هيئة المساءلة وبالتعاون مع قانوني قدير وسياسي يريد بناء دولة تعلم انها لن تبني في جو الإحتنات والأصءاء والتجريم وقطع الأرزاق وحجز ومصادرة الأموال والمساءلة (المستدامة) وتمكنوا من تقديم مقترحات اني مجلس النواب هي بالنسبة لي كمجئث غير مختصر (ماديا) كانت رائعة في ضروفه وجاء رد المجلس حاملا نفس الصفة وليشتمني في شاء ممن يريد ان يلقي تلك اللوائين بعضا سحرية ولا يشتمني منهم الكثير لأنهم يعلمون ما قدمته من اجل ائتمامهم واراملهم وشيوخهم وحرانئهم ويهدوء وانزان واستناد الى الدستور والنظام القانوني العراقي اعترف مجلس النواب في رده الاخير على مقترحات المساءلة ويوضح ان القانون ((72) جاءت احكامه استثناء من القاعدة الدستورية التي اسست لصيانة

(الملكية) وأنا في لإحتي التي كتبتها للمحكمة الاتحادية أضفت الي ذلك الكثيرسأرسخ عن القاعدة وليكن مقالتي طويلا هذه المرة للتوضيح اولا ولكي بهذا جوالي قليلا مع ترحيبي وقبلاتي لكل الطارقينالقائون يشمل ١٢فتنا هم ((صدام حسين المجيد رئيس النظام المعثي السابق وزوجاته واولاده واحفاده واقربائه حتى الدرجة الثانية ووكلائهم ممن اجروا نقل ملكية الأموال المشار اليها في هذا القانون وبموجب وكالاتهم)) والنزوات المشمولين بهذه الفئة لا تغيير في مصادرة املاكهم وليس لهم حق الاعتراض لدى اللجنة (ولا في القضاء)) (حق ذلك خسرق دستوري (القتاضي مكفول)) وخرق دستوري وشرعى حيث قال سبحانه ((ولا تنز وازرة ووزر اخرى))انتقل الى الفئة الثانية النزوات المذكورة اسمائهم (52) واقاربهم حتى الدرجة الثانية -ولهم حق الاعتراض واثبات تملكهم للمال بصورة مشروعة لدى اللجنة وان لم تنصفهم بلجوؤن الى القضاء

الفئة الثالثة النزوات الذين ورد توصيفهم الوظيفي والحزبي (على اطالافه) في القانون وترجمت هيئة المساءلة هذا التوصيف الى اسماء ولم تكن مخولة قانونا بالاعتراض وقامت الدنيا عليها ولم تقعد وهؤلاء النزوات لم يتم شمول اقاربهم بالاجراءات وتم تخمينت ذلك وتوضيحه رسميا بالتعاون بين هيئة المساءلة والاع حيدر الملا الفئة الثالثة لها حق الاعتراض ايضا لتثبت انها لم تتحمل ذلك بسبب الموقع الوظيفي او الحزبي الجديد في رد المجلس على مقترحات المساءلة وما الاتي

١. حذف اسماء المتوفين قبل صدور القانون72
٢. حذف اسماء من تم اقصاؤهم من مسؤولياتهم الوظيفية والحزبية والذين اعدموا او سجنوا قبل 2003
٣. حذف اسماء من برائتهم المحكمة الجنائية العليا
4. حذف اسم من تم تكليفه دون طلب منه بمناصب ادارية خارج سلك عمله (وهذا ما يحتاج الى توضيح من لدن مجلس النواب والافضل ان نتجهد به هيئة للمساءلة ضمن السياق العام باتجاه الخير ان شاء الله
5. عدم شمول الاموال الخاصة التي لا تنطبق عليها الشروط القانونية للحجز او المصادرة وهذه تشمل على حد فهمي كقانوني مبتدئ (دار السنك للعائلة، محل العمل او المزرعة التي تشكل مصدر رزق ، ويمكن اضافة الراتب التقاعدى او الاجور بشكل عام)
٦. حذف اسماء من عملوا بصفة محافظين او اعضاء فروع ولم يستمروا بالعمل حتى العام 2003
7. حذف اسماء من عمل في الأجهزة الامنية برمتها وكان مرتبة اقل من عميد او اقل من معاون مدير عام.
٨. حذف اسماء من كانوا بدرجة مدير في الامام التحقيقية دون ان يكونوا بمنصب مدير لذلك الاقسام (وتحليلي الشخصي هو البيشمركة والاسابيش واقسام فرعية والحجز يشمل المدير الرئيسي وليس المرء التابعين)
9.حذف اسماء مرءاء الاقسام غير التحقيقية في الأجهزة الامنية كمدير قسم خدمي او اداري او فني وغير ذلك
10.حذف اسماء شهداء الازهاب (ونذكر هنا ان هناك قانونا يعد كل من قتل خلال الحرب على الازهاب ومن جرائمها الرد على شهيداي حتى لو انه استشهد خلال كصف قواتنا المسلحة كل طريق الخطا ونرجو ان لا يهمل هذا الامر)
١١. حذف اسماء من تعرض لتدمير ممتلكاته بسبب عودته الى الوظيفة السابقة او اغرقاه في العملية السياسية او ايمانه بها .
شديد الاعتذار عن الاطالاة وعن عدم ذكر مقرحاتي التي سانكرها في مقال لاحق واقول للاخوة السياسيين ان الامام لتقديم المرئيد على طريق بناء دولة المواطنة دولة المؤسسات.

تزداد دعوة بعض الاطراف السياسية الكردية هذه الايام لعودة البيشمركة الى كركوك وتزامن هذه الدعوات مع تصعيد في العمليات الارهابية التي تقوم بها فلول داعش في كركوك وطونخورماتو وغيرها وفي صممة لأطراف كردية انفصالية بالمناطق المختلف عليها في الموثنين العربي والتركمانى حتى جاءت ساعة الخالص من هذا الازهاب والأعمال التعسفية الكردية على المدينة وأهلها عندما دخلتها القوات الاتحادية في عملية فرض القانون لتنتهي معناة اهل كركوك وتنتهي كل أعمال احتلال داعش المتواصل حيث اكملت عمليات التكريد التي بدأتها الاحزاب الكردية بعد عام 2003 وبوتيرة اعلى واجراءات اقسى

الاضرارعلى عودة البيشمركة الى كركوك التي دخلتها القوات الاتحادية لفرض القانون والنظام فيها بعد ان استباحتها البيشمركة والاسابيش عند دخولها اليها بعد انسحاب الجيش العراقي منها عام 2014عند احتلال داعش المتواصل حيث اكملت عمليات التكريد التي بدأتها الاحزاب الكردية بعد عام 2003 وبوتيرة اعلى واجراءات اقسى البيشمركة مرة اخرى الى كركوك ؟
تم لم يعلم الاكرد ان توصيف الدستور العراقي للبيشمركة بانها وتركمانية ومجرت سكانها خارج كركوك ومنعتهم من العودة اليها بعد عمليات لتحرير وجرفت الاراضي الزراعية للعرب والتركمان واستولت على اخرى كما قامت بعمليات تهريب كبرى تمكلت في اغتيال سياسيين عرب وتركمان من بينهم محمد خليل ورؤساء عشائر عرب وتركمان واعتقلت المئات من العرب والتركمان المناهضين للتكريد والاتفاق السذي وقع بين الملا مصطفى البرزاني وحكومة البكر عام 1970 ولم تكن ضمن المناطق الكردية التي حددتها الأمم المتحدة

سامي الزبيدي

عمان

واسمئها الخط الأزرق عام 1991 ولم تكن كذلك حتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003فلماذا هذا الإصرار على الوجود العسكري والأمني الكردي في كركوك والقوات لاتحادية كافية وقادرة على حفظ الأمن والنظام وحفظ مصالح كل أبناء كركوك من مختلف القوميات والايان والمذاهب ،فعلى الأخوة الكرد الفرغ لحل مشاكل الإقليم الداخلية العاصفة وإنهاء معاناة شعبنا الكردي في محافظات الإقليم خصوصا موضوع الرواتب والحريات ووضع حد لعمليات الفساد وسرقة أموال نطق الإقليم بدلا من الانتشغال في مشاريع وفي تحد كبير وتجاوز زواج الدستور والقانون أشرك مسعود البرزاني كركوك وما اسموه بالمناطق المختلف عليها في استفءاء الانفصال ومارست البيشمركة والاسابيش عمليات تهريب واعتداءات كبيرة على المواطنين العربي والتركمانى حتى جاءت ساعة الخالص من هذا الازهاب والأعمال التعسفية الكردية على المدينة وأهلها عندما دخلتها القوات الاتحادية في عملية فرض القانون لتنتهي معناة اهل كركوك وتنتهي كل أعمال احتلال داعش المتواصل حيث اكملت عمليات التكريد التي بدأتها الاحزاب الكردية بعد عام 2003 وبوتيرة اعلى واجراءات اقسى البيشمركة مرة اخرى الى كركوك ؟

تم لم يعلم الاكرد ان توصيف الدستور العراقي للبيشمركة بانها وتركمانية ومجرت سكانها خارج كركوك ومنعتهم من العودة اليها بعد عمليات لتحرير وجرفت الاراضي الزراعية للعرب والتركمان واستولت على اخرى كما قامت بعمليات تهريب كبرى تمكلت في اغتيال سياسيين عرب وتركمان من بينهم محمد خليل ورؤساء عشائر عرب وتركمان واعتقلت المئات من العرب والتركمان المناهضين للتكريد والاتفاق السذي وقع بين الملا مصطفى البرزاني وحكومة البكر عام 1970 ولم تكن ضمن المناطق الكردية التي حددتها الأمم المتحدة

المطل الأزرق

والم يعلم الاكرد ان كركوك لم تكن يوماً كردية ولا ضمن المناطق الكردية في كل الانفصاليات التي جرت بين الاكرد والحكومات السابقة والحالية فهي لم تكن جزءا من مناطق الحكم الذاتي بعد الاتفاق السذي وقع بين الملا مصطفى البرزاني وحكومة البكر عام 1970 ولم تكن ضمن المناطق الكردية التي حددتها الأمم المتحدة

التناقضات ومشاكل مجتمع المعلومات

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزيد، وتدرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع. وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائط الاعلام هي مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازدهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة. وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه. ونظرا لطابع العالمي لاجتماع المعلومات الانساني، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل السائلة للنزاعات والصراعات. وعلى وجه الخصوص، من المغري ان تستبدل البلدان المتقدمة النمو من مزاياها في تكنولوجيايات الحاسوب ووسائل الاعلام والنقود الفئسي على الوعي الفردي والعالم من أجل توسيع المعلومات والتوسع السياسي والاقتصادي والثقافي.

هذا المجال، والقضايا ذات الخصوصية وأمن المعلومات، وخاصة في الأنتمان والمجال المالي. وفي هذا الصدد، ينشأ السؤال عن مدى ملاءمة وأشكال تدخل الدولة في هذه العملية. موقف الدولة على تطوير التجارة الإلكترونية العالمية هو على النحو التالي: من جانب الدولة من المهم توفير السوق، نهج غير التنظيمي لتأمينها. وينبغي أن تتجنب القيود غير الضرورية المفروضة على التجارة الإلكترونية، وأن تنتفع عن فرض لوائح جديدة لا لزوم لها، وإجراءات بيروقراطية، وضرائب وتعريفات على الأنشطة التجارية على شبكة الإنترنت. ويتمثل الدور الرئيسي في تشكيل بنية تحتية تجارية عالمية في المقام الأول للقطاع الخاص.

ومن العقبان الهامة التي تحول دون تشكيل مجتمع المعلومات العالمي وحل المشاكل الناشئة في سياق تطوره حاجز اللغة. فمن السهل ان نرى ان معظم اللغة، على الإنترنت تحظى باللغة الإنكليزية، في حين ان في لغات أخرى من العالم تحتوي على شبكة الإنترنت معلومات هامة جدا ومثيرة للاهتمام إلى حد ما. ولذلك، فإن تطوير إمكانية التواصل بين اللغئات أصبحت قيمة للغاية. ولكي تصبح الإنترنت قناة اتصال دولية حقيقية، من الضروري إنشاء مجموعة أدوات تساعد مستخدميهها، أولا، على فهم المعلومات المقدمة، وثانيا، تقديم المحتوى بأكبر عدد ممكن من اللغات. اليوم، يجري الاضطلاع بأعمال بحث مكثفة في هذا الاتجاه.

تهديدات حقيقية

والى جانب ذلك، هناك تهديدات حقيقية جديدة في جوهرها تمثل في استخدام الإنجازات في ميدان تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات الجديدة لغراض تتناقض مع المبادئ الأساسية المتطلبة في الحفاظ على الاستقرار والأمن العالمين، من المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات والصراعات. وعلى وجه الخصوص، من المغري ان تستبدل البلدان المتقدمة النمو من مزاياها في تكنولوجيايات الحاسوب ووسائل الاعلام والنقود الفئسي على الوعي الفردي والعالم من أجل توسيع المعلومات والتوسع السياسي والاقتصادي والثقافي.

التناقضات ومشاكل مجتمع المعلومات

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزيد، وتدرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع. وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائط الاعلام هي مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازدهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة. وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه. ونظرا لطابع العالمي لاجتماع المعلومات الانساني، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل السائلة للنزاعات والصراعات. وعلى وجه الخصوص، من المغري ان تستبدل البلدان المتقدمة النمو من مزاياها في تكنولوجيايات الحاسوب ووسائل الاعلام والنقود الفئسي على الوعي الفردي والعالم من أجل توسيع المعلومات والتوسع السياسي والاقتصادي والثقافي.

هذا المجال، والقضايا ذات الخصوصية وأمن المعلومات، وخاصة في الأنتمان والمجال المالي. وفي هذا الصدد، ينشأ السؤال عن مدى ملاءمة وأشكال تدخل الدولة في هذه العملية. موقف الدولة على تطوير التجارة الإلكترونية العالمية هو على النحو التالي: من جانب الدولة من المهم توفير السوق، نهج غير التنظيمي لتأمينها. وينبغي أن تتجنب القيود غير الضرورية المفروضة على التجارة الإلكترونية، وأن تنتفع عن فرض لوائح جديدة لا لزوم لها، وإجراءات بيروقراطية، وضرائب وتعريفات على الأنشطة التجارية على شبكة الإنترنت. ويتمثل الدور الرئيسي في تشكيل بنية تحتية تجارية عالمية في المقام الأول للقطاع الخاص.

ومن العقبان الهامة التي تحول دون تشكيل مجتمع المعلومات العالمي وحل المشاكل الناشئة في سياق تطوره حاجز اللغة. فمن السهل ان نرى ان معظم اللغة، على الإنترنت تحظى باللغة الإنكليزية، في حين ان في لغات أخرى من العالم تحتوي على شبكة الإنترنت معلومات هامة جدا ومثيرة للاهتمام إلى حد ما. ولذلك، فإن تطوير إمكانية التواصل بين اللغئات أصبحت قيمة للغاية. ولكي تصبح الإنترنت قناة اتصال دولية حقيقية، من الضروري إنشاء مجموعة أدوات تساعد مستخدميهها، أولا، على فهم المعلومات المقدمة، وثانيا، تقديم المحتوى بأكبر عدد ممكن من اللغات. اليوم، يجري الاضطلاع بأعمال بحث مكثفة في هذا الاتجاه.

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزيد، وتدرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع. وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائط الاعلام هي مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازدهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة. وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه. ونظرا لطابع العالمي لاجتماع المعلومات الانساني، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل السائلة للنزاعات والصراعات. وعلى وجه الخصوص، من المغري ان تستبدل البلدان المتقدمة النمو من مزاياها في تكنولوجيايات الحاسوب ووسائل الاعلام والنقود الفئسي على الوعي الفردي والعالم من أجل توسيع المعلومات والتوسع السياسي والاقتصادي والثقافي.

حادة ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضا على المستوى الوطني داخل كل دولة على حدة، بسببها. هناك نوع من تقسيم المجتمع إلى أولئك الذين لديهم جهاز كمبيوتر ومعرفة كافية لاستخدامها، وأولئك الذين ليس لديهم أي تقنية أو المهارات المناسبة.

مكونات سلبية

لا ننسى المكونات السلبية الأخرى لتطوير الإنترنت، وخاصة في مثل هذه الأعمال في الشبكة العالمية كما نشر مواد فاحشة، تشكل خطرا على الأسس الأخلاقية للمجتمع، ولا سيما المواد الإباحية المادية في استخدام الجناح الجديد للإنترنت للعب القمار، الرهان، من مختلف نوع من الناضيب من أجل سحب المال من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للشبكة أن تكون بمثابة وسيلة لنشر مواد عابثة للمخاطمات الإجرامية، ووصف المتفجرات والمواد السامة والأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية، وطرق فتح الشفرات الإلكترونية وغيرها.وفي هذا الصدد، تنشأ المشاكل في التنظيم القانوني للإنترنت، الذي يستلبد حله تدخل الحكومة في شكل اعتماد القوانين ذات الصلة التي تنظم الأنشطة المتصلة به، وعلاوة على ذلك، ونظرا للطابع العالمية للشبكة، لا يمكن التصدي لهذه المشكلة إلا في إطار التعاون الدولي.ومن أجل تحديد اتجاهات هذا التنظيم، أجريت دراسات خاصة في عدد من البلدان، وأثبتت رابحات حكومية وعامة، ومونات علم المعلومات في شبة الإنترنت، ويجري وضع مشاريع قوانين.

وثمة مشكلة هامة تتمثل في عدم وجود إطار قانوني وحيد في التجارة الإلكترونية المتنامية بسرعة. ومن بين القضايا الناشئة - حماية حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية، والشكك من الضرائب والرسوم المركزية في

في الثقافة الإنتخابية

لماذا أرشح ولماذا أنتخب ؟

الوقوف في الخطا عند اتخاذ اي قرار سواء في الحكومة او التصويت على قانون في البرلمان ، او وضع مصلحته الشخصية اولا بدلا من مصلحة الشعب والوطن ، كما لم نر ناخبا يختار مرشحه على اسس عرقية او دينية او قبلية ، او على اساس القرىي او ربما الصداقة ومدى الاستفادة الشخصية من ذلك المرشح في حالة فوزه ، الا أننا وفي مجتمعاتنا العربية والاسلامية عندما نقرر الترشيح لأي مجلس لا نضع امامنا مصلحة البلد العليا ، ونجعل لها الاولية في الغاية من الترشيح ، بل نضع المصلحة الذاتية (الجاه والجاهل والالتصاف وما قد يتنج هذا الجاه من امتيازات اخرى) ولهذا نرى نهايةا غير محدود على الترشيح لاية لالتصاف مهما كان مستوى المجلس او المنصب الذي نرشح لامطاء كرسي عضويته ، فلاحظ الالاف المؤسفة من المرشحين يتنافسون على عدد قليل من الكراسي وما احلها من عملية ترشيح لو كان المرشحون جميعا من ذوي الامكانية العالمية في مجال السياسة والاقتصاد والقانون وكل ما تتطلبه ادارة الدولة ، بل نجد ان هؤلاء المرشحين الذين لا يعدون ولا يحصون عبارة عن خليط متنوع من حيث التحصيل العلمي او المستوي الاجتماعي من اعلى الشهادات الى الاميين ومن شيخ العشيرة الى الراعي او القهوجي ومن الرئيس والوزير الى عامل الخدمة ومن رجل البدن الى مرئادي الحانات والملاهي (مع استخدام البعض من لديهم التجربة والامكانية والتحصيل العلمي والرغبة في خدمة البلد وشعبه) الا ان الأغلبية من المرشحين في كل تلك المجتمعات لا يهمهم سوى مصالحهم الذاتية .

خالد السلامي

بغداد

وهنحن نتقرب من موسم انتخابي جديد . قد يكون من اهم المواسم الانتخابية التي مرت على العراق طوال الخمسة عشر سنة الماضية . ربما لأنه قد يضع البلاد على المسار المصري الذي سيكون عليه حال البلد الى قيام الساعة ، لذا صهر واجبا علينا ان نفكر الف مرة قبل ان نلون اصابعنا بالحرز البنفسجي ، ونخط بقلمنا اشارة قد نرفع بها الوطن الى القمم وقد نهوي به الى واد مسيق لا يصل اليه نور الشمس مطلقا .

او باخر .

الانتخاب حق

المعروف عالميا ان الترشيح والانتخاب صار حقا لازما لكل شعوب الارض لاختيار ممثلهم في الحكم ، بل واختيار حكاهم ، وقد اعتادت شعوب الغرب على هذه الممارسة ووصلت الى مرحلة متقدمة جدا في عملية الاختيار وكذلك عملية الترشيح ، فلا نجد مرشحا ليس لديه امكانية سياسية واقتصادية وقانونية تحصنه من

...؟
اسئلة تدور في اذهان اغلب مجتمعات العالم العربي وخصوصا مجتمعاتنا العربية

اولا وقبل ان يقرر ترشيح نفسه ، وايضا عليه ان يعلم امكانية حصوله على الحكم الكافي من الاصوات فقد لا يحصل على عدد الكافي فتذهب اصواتهم اليهم بحسب بعض قوانين الانتخابات في بلدانا العربية والاسلامية ، فمعرفة الغاية من الترشيح والتاثير الاجتماعي والسياسي على شريحة واسعة من الناس التي يمكن ان تنتخبه هما اضافة الى المؤهلات العلمية والسياسية والاقتصادية والقانونية من اهم مقومات نجاح المرشح في مهمته